

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٣٧١

الثلاثاء ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين (الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا السيد مونغويا
	البرازيل السيدة دنلوب
	البوسنة والهرسك السيد باربالييتش
	تركيا السيد أباكان
	الصين السيد يانغ تاو
	غابون السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا السيد دو ريفيير
	لبنان السيد خشاب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كوارى
	المكسيك السيد هيلر
	النمسا السيد إينر
	نيجيريا السيد أونغولا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة أندرسن
	اليابان السيد سومي

جدول الأعمال

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

(S/2010/409)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/409)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، يطلب فيها دعوة وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والعالم الفرانكفوني في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة الوزير إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وتلقيت أيضا رسالة من ممثل تشاد، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعمالي الجنرال أنطوان غامبي، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والعالم الفرانكفوني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غامبي (جمهورية أفريقيا الوسطى)، والسيد علامي (تشاد) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يوسف محمود، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

تقرر ذلك.

أدعو السيد محمود إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة (S/2010/409)، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد يوسف محمود. أعطي الكلمة الآن للسيد محمود.

السيد محمود (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لأعرض على مجلس الأمن التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/409) عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وهذا هو التقرير الأول منذ أن اتخذ المجلس القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠) في ٢٥ أيار/مايو، الذي يأذن بولاية منقحة للبعثة. ويتضمن التقرير المعروض على المجلس تقييما للأمن والحالات الإنسانية، والتقدم المحرز

والقيود الأخرى، لم تدخر الحكومة جهداً للارتقاء إلى مستوى التحدي.

قامت المفزة الأمنية المتكاملة بزيادة عدد دورياتها وعمليات حراسة العاملين في المجال الإنساني داخل مخيمات اللاجئين وحواليها وفي المدن الرئيسية بنسبة تتراوح من ٢١ إلى ٢٥ في المائة مقارنة مع الفترات السابقة. وفي ١ تموز/يوليه، بدأت الحكومة أيضاً نظاماً جديداً لتنسيق الدوريات الأمنية وعمليات حراسة العاملين في المجال الإنساني. ويحل هذا النظام، الذي يجري إنشاؤه في ١٣ موقعا رئيسيا في شرق تشاد، محل آلية التنسيق السابقة التي كانت تديرها البعثة. وواصلت قوة الحدود المشتركة التشادية - السودانية - التي من المقرر أن ينقل مقرها الرئيسي هذا الشهر من الجنيّة إلى أبيشي - القيام بدوريات على طول الحدود بهدف اعتراض حركة الأسلحة عبر الحدود والأعمال اللصوصية. وقد أدى ذلك إلى زيادة التجارة العابرة للحدود وحركة السكان المدنيين.

وفي أعقاب سلسلة من الحوادث الأمنية ضد العاملين في المجال الإنساني في حزيران/يونيه، قام الرئيس ديبي باستبدال حكومة إقليم ودّاي في أبيشي. وفي تموز/يوليه، انخفض عدد الحوادث، ويعود الفضل في ذلك أيضاً لبدء موسم الأمطار.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، كانت هناك تقارير مشجعة عن بعض حالات العودة للمشردين داخليا. ومع ذلك، أدى التدهور الأخير في الحالة الأمنية في دارفور، إلى وصول أعداد جديدة من اللاجئين السودانيين وإن كانت حتى الآن محدودة. وتواصل حوالي ٧٠ منظمة إنسانية دولية تقديم المساعدات إلى ٢٥٥ ٠٠٠ لاجئ سوداني و ١٦٨ ٠٠٠ مشرد داخلي في شرق تشاد، وإلى ٦٤ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى في جنوب شرق تشاد.

نحو إنجاز حكومة تشاد المهام والمعايير المحددة في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، وتنفيذ ولاية البعثة. ويتضمن التقرير أيضاً تقييماً عن الخيارات الدولية والإقليمية بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، استناداً إلى تقييم الأمين العام لنتائج رحيل البعثة من الجزء الشمالي الشرقي من ذلك البلد.

وعقب اتخاذ القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، عملت البعثة على تكييف مهامها ووضعيتها في شرق تشاد بما يتناسب والولاية الجديدة. وبناء على ذلك، أوقف عنصر البعثة العسكري في ٢٧ أيار/مايو جميع الدوريات الأمنية في المنطقة العسكرية وعمليات الحراسة، واقتصرت أنشطته على الأنشطة المحددة في الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار. وبحلول ١٥ تموز/يوليه، تم تخفيض العنصر العسكري للبعثة ليصبح قوامه ١٧٤ ٢ فرداً، منهم ٨٧٨ ١ في تشاد و ٢٩٦ في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وهم منتشرون الآن في أربعة مواقع رئيسية - ثلاثة مواقع في شرق تشاد وموقع في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

أما بخصوص الحالة الأمنية، فأود تلخيصها على النحو التالي. ظلت بعض الأنشطة الإجرامية والأعمال اللصوصية تشكل التهديد الرئيسي للأمن في شرق تشاد خلال فترة الشهر والنصف التي يغطيها التقرير. وكما حدث في فترات سابقة، لم تكن هناك أي تقارير عن استهداف متعمد للمدنيين أو عمليات جديدة كبيرة للتشرد الداخلي.

واعتباراً من ٢٧ أيار/مايو، عندما أوقف العنصر العسكري للبعثة الدوريات وعمليات الحراسة في المنطقة العسكرية، تولت الحكومة المسؤولية الكاملة عن أمن وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في شرق تشاد. وعلى الرغم من تعقيدات الحالة الأمنية واللوجستية

إن استدامة المفرة الأمنية المتكاملة مسألة تتطلب اهتماما مستمرا من حكومة تشاد، لا سيما بالنظر إلى الفترة الزمنية القصيرة المتبقية قبل رحيل البعثة. وقد أنشأت الحكومة والأمم المتحدة فريقا عاملا فنيا مشتركا ما برح يعمل منذ حزيران/يونيه على وضع خطة لاستدامة المفرة الأمنية المتكاملة.

أما البعثة، من جانبها، فقد بدأت بالفعل الأنشطة الرامية إلى تعزيز المفرة الأمنية المتكاملة واستدامتها. ومن المتوقع أن تكتمل معظم مشاريع البناء لدعم المفرة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ما عدا حفر الآبار في مراكز الشرطة، الذي لا يمكن بدؤه إلا بعد انتهاء موسم الأمطار في تشرين الأول/أكتوبر.

أما بخصوص جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد حدد الأمين العام في التقرير المعروض على المجلس خيارين بشأن أفضل السبل للتخفيف من أثر رحيل البعثة من الجزء الشمالي الشرقي من ذلك البلد. إن الخطر الذي يهدد المدنيين والمشردين داخليا واللاجئين والعاملين في المجال الإنساني في المنطقة الشمالية الشرقية لا يزال حقيقيا. إن عدم إحراز تقدم مستمر في مجال مكافحة التهديدات الأمنية في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى يعود بشكل رئيسي إلى معانها من ضعف وجود قواتها المسلحة وعدم وجود الوسائل اللوجستية وغيرها من الوسائل.

وفي هذا السياق، قدم الأمين العام خيارين إلى مجلس الأمن. وينص الخيار الأول، كما يذكر الأعضاء، على نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى لردع انعدام الأمن في المنطقة وتوفير الأمن في الحالات القصوى وانتشال العاملين في المجال الإنساني إلى أن تتوفر لدى الحكومة القدرة الكافية على القيام بهذا الدور الرادع. وتقدر الأمانة العامة أنه سيتعين نشر حوالي

ويقدر أن ١٥٠.٠٠٠ شخص من السكان المستقبليين للاجئين يتلقون المساعدة الإنسانية.

ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أبلغت الجهات الفاعلة الإنسانية عن تدفق مستمر للعائدين في إقليمي دار سيلا ووداي يقدر بـ ٢٠.٠٠٠ شخص. بيد أنه سيلزم بعض الوقت لتحديد عدد العائدين الذين يتنقلون بصورة دائمة أو موسميا.

وعملا بالقرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، أنشأت حكومة تشاد والأمم المتحدة في ١ حزيران/يونيه الفريق العامل المشترك الرفيع المستوى، الذي يقوده رئيس هيئة التنسيق الوطنية لدعم نشر القوات الدولية في شرق تشاد، ويتألف من ممثلين عن البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقوات الأمن التشادية. وما برح الفريق العامل المشترك الرفيع المستوى يجتمع شهريا لتقييم الحالة على أرض الواقع فيما يتعلق بحماية المدنيين وتنفيذ التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تنفيذ المهام المحددة في الفقرة ٤ من القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠).

في هذه الأثناء، واصلت البعثة تنفيذ ولايتها في مجالات سيادة القانون، بما في ذلك توفير المساعدة والمشورة للمفزة الأمنية المتكاملة ولقطاعي العدالة والسجون في شرق تشاد؛ ورصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، مع إيلاء العنف الجنسي والعنف الجنساني اهتماما خاصا. وفي الوقت نفسه، أعدت خططا لتعزيز المكاسب التي تحققت في هذه المجالات ووضع الأساس للمحافظة عليها من جانب حكومة تشاد وشركائها. وفي هذا الصدد، تناقش البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري سبل المساعدة في استيعاب بعض أنشطة البعثة في عمليات التخطيط الحالية، وخصوصا خطة الإنعاش المبكر لشرق تشاد، الذي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هو الخيار الذي من شأنه أن يبني قدرات قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، واستنادا إلى تقييمه للحالة ولموقف حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على النحو المذكور أعلاه، يرى الأمين العام أن الخيار الثاني هو أكثر مسار مناسب للعمل. وهو على استعداد، بطبيعة الحال، لتقديم دعمه. وفي هذا الصدد، أود أن أضيف أن تشكيلة لجنة بناء السلام المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن تطلع بدور حفاف.

وعملا بالقرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بالتخطيط اللازم لسحب عناصرها المدنية والعسكرية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ولتصفية وجود البعثة بشكل كامل ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الانسحاب التدريجي الأولي للعنصر العسكري تم تنفيذه بطريقة منظمة وآمنة. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للتعاون الذي لقيته بعثة الأمم المتحدة من حكومة تشاد. كما أود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على دعمها المستمر لبعثة الأمم المتحدة خلال هذه المرحلة الأخيرة من ولاية البعثة.

(تكلم بالفرنسية)

في الختام، أود أن اشدد على النقاط الثلاث التالية.

خلال الأسابيع الستة التي أعقبت اتخاذ القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، لم تدخر حكومة تشاد أي جهد في توليها المسؤولية بصورة تدريجية عن حماية المدنيين. وعند الاقتضاء، تم اتخاذ إجراءات قوية.

ثانيا، أحرزت المفزة الأمنية المتكاملة تقدما كبيرا إلى جانب قوات الأمن الأخرى في توفير الحماية للحيز

١٠٠٠ فرد من العسكريين والمدنيين. وتشير التقديرات الأولية إلى أن تكلفة العملية تتراوح بين ٩٨ و ١٢٢ مليون دولار سنويا.

وسيركز الخيار الثاني على تعزيز الجهود الطويلة والمتوسطة الأجل لبناء قدرات الدولة على توفير الأمن وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالترافق مع اتخاذ التدابير العاجلة لتعزيز قدرات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في الشمال الشرقي. ويمكن تنفيذ هذا الخيار بنشر قوات حرس الحدود المشتركة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من ناحية وقوات تشاد والسودان من الناحية الأخرى، عملا بالاتفاقات التي وقعت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى مع جيرانها قبل فترة من الوقت.

ويمكن تقديم المساعدة لتعزيز قدرات الدولة وقدرات توفير الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبدعم من الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء المنفذين الإقليميين الذين، في الواقع، يشكل تواجدهم من خلال بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجودا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الاتصالات الأولية مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وموظفي بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن الاتحاد الأفريقي، أعرب معظم هؤلاء المحاورين عن استعدادهم لدراسة هذا الخيار.

وبالأمس، أتاحت لكم الفرصة، سيدي الرئيس، للاجتماع بوزير الخارجية أنطوان غامبي، الذي نقل إليكم موقف حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب لي عن هذا الموقف في حزيران/يونيه رئيس الوزراء توديرا وأكد، في تموز/يوليه، الرئيس فرانسوا بوزيزي، الذي أكد مجددا على أن الخيار المفضل لشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى

بالرغم من الالتزام الثابت لرئيس الجمهورية، فخامة الفريق فرانسوا بوزيزي، بتنظيم الاقتراع في الإطار الزمني الذي حدده الدستور، فقد تعين إرجاؤه مرتين بسبب تأجيل العمليات السابقة للانتخابات. وتم تعطيل هذه العمليات بسبب حالات التأخير في وضع قوائم المقترعين وفي تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبسبب استمرار مناخ انعدام الأمن، وبخاصة، بسبب القيود المالية.

وبعد التأجيل، الذي جاء بناء على طلب الشركاء، والحزب السياسي للمعارضة الديمقراطية والمجتمع المدني والجماعات المسلحة، اعتمدت الجمعية الوطنية تشريعات دستورية تمدد ولاية رئيس الجمهورية والنواب حتى الانتخابات المقبلة. وأدى هذا إلى تحقيق الاستقرار في مؤسسات جمهورية أفريقيا الوسطى في ضوء التاريخ الحديث للبلد والبيئة العامة والأخطار الجغرافية السياسية للصراع، بما في ذلك الآثار الإقليمية المعروفة بصورة جيدة، ولا سيما الأزمة في دارفور وتأثيرها على جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدى إلى تفاقم كل هذا لفترة عام الآن التواجد في جمهورية أفريقيا الوسطى لتمرّد جيش الرب للمقاومة، الذي يقوم بأعمال القتل والتشويه والاعتصاب في الجزء الشمالي لبلدنا على طول الحدود مع السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأشير في هذا الصدد إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تشارك أي حدود مع أوغندا. ومع ذلك، فإن التمرد الأوغندي ينشط حالياً داخل أرض جمهورية أفريقيا الوسطى، موجهاً أسوأ ضربة ممكنة إلى شعبنا وإلى اقتصاد بلدنا.

وأدى انعدام الأمن وعدم الاستقرار في شمال شرق البلد إلى أن يقرر مجلس الأمن، بموجب القرار ١٨٦١ (٢٠٠٩)، نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية

الإنساني. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين أن تقوم به الحكومة وبعثة الأمم المتحدة خلال الأشهر الأخيرة لوجود البعثة. ولا يزال يتعين التغلب على العديد من التحديات. وسيكون ضمان استمرارية المفزة الأمنية المتكاملة عملية طويلة وشاقة وستتطلب الاهتمام الكامل من الحكومة وشركائها.

وثالثاً وأخيراً، سيتعين إيجاد حل عاجل خلال الأشهر القليلة المقبلة ملء الفراغ الأمني بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة من شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد محمود على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الفريق أنطوان غامبي، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والعالم الفرانكفوني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد غامبي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تقديري الكبير لتقرير الأمين العام (S/2010/409) عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، الذي تولى عرضه من فوره الممثل الخاص للأمين العام المعني بتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومتابعة لذلك التقرير، أود أن أشدد على بعض النقاط التي اعتبرها حديرة بالإيضاح من أجل التوصل إلى إدراك أفضل للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وللتوقعات الشرعية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومتها فيما يتعلق بهذه القوة لحفظ السلام.

وتتسم الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالاستعدادات لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي تقرر مؤخراً إجراؤها في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وكما يعلم المجلس، كان من المقرر في البداية إجراء هذه الانتخابات في النصف الأول من عام ٢٠١٠. ولكن،

وبالتالي، وجه رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، فخامة الجنرال فرانسوا بوزيزي، رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى الأمين العام يطلب فيها تزويده بالمستشارين والمدربين والمراقبين من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لمساعدة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالفقرة ٨٢ من تقرير الأمين العام، التي تراعي رغبة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز قوات الأمن والدفاع لديها في شمال شرق البلد - الذي يشكل نقطة الضعف في أراضيها، ويتسم باستمرار انعدام الأمن بالنظر إلى موقعه الجغرافي الاستراتيجي - من خلال التوصية التي عرضت على أنظار مجلس الأمن، والتي تأمل حكومة بلدي أن يتم إقرارها. وما نصبو إليه هو إنشاء جيش قوي ومقتدر ومستدام في الجمهورية، بمقدوره مواجهة أي حالة محتملة.

ولذلك السبب، نسعى إلى الحصول على المساعدة من حيث الإشراف على القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتدريب أفراد الشرطة و الدرك، ومتابعة احتياجاتنا من المعدات، بما في ذلك اللباس الموحد، والملابس، والسترات الواقية من الرصاص، والمركبات، ومعدات الاتصال والإرسال، ومعدات المراقبة والثكنات.

وتكتسي الفترة الحالية، التي ستمتد إلى نهاية عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١، أهمية حاسمة للغاية بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى. إن انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والمرحلة الانتقالية، والاستحقاقات الانتخابية، وفترة ما بعد الانتخابات، علاوة على الاستفتاء في جنوب السودان وحركة جيش الرب للمقاومة، كلها عوامل ينبغي أن تسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى مشاكل جمهورية أفريقيا الوسطى.

أفريقيا الوسطى وتشاد بغية تحقيق استقرار المنطقة بالنظر إلى الآثار الطويلة الأجل للاضطرابات السياسية والعسكرية لفترة التسعينيات من القرن الماضي.

والآن، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد تشرف على نهايتها، ينبغي أن نحمي المستقبل هذا الجزء من جمهورية أفريقيا الوسطى الذي لا يزال مضطربا، والذي قد يسقط القهقري في العنف بسبب كثرة العوامل المزعزعة للاستقرار، مثل انعدام الأمن في المناطق الحدودية، واللصوصية، وجيوب التمرد، والصراعات فيما بين الأعراق، والتواجد المحدود للغاية لقوات الدفاع والأمن وغيرها من التهديدات الناشئة.

وقد كانت ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد تكمن في تأمين منطقة بيراو، والقيام بدوريات محدودة في تلك المنطقة وحماية العاملين في المجال الإنساني وإجلائهم عند الاقتضاء. وكان هناك تعاون حقيقي بين البعثة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لدى الاضطلاع بهذه الولاية. وتغتني حكومة بلدي هذه الفرصة للإعراب عن أصدق مشاعر امتنانها لجميع البلدان التي ساهمت طوعا وعلى نحو صادق في هذه القوة لحفظ السلام التي خففت حقا من شدة الحالة المتوترة في بيراو والمناطق المحيطة بها، وفي سام واندجا في شمال كوتو العليا.

كما أديرت البعثة بصورة شفافة، وذلك بفضل تيقظ الأمين العام الذي لم يدخر أي جهد لكفالة تنفيذ أحكام العقد. غير أن الإعلان عن انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي سيكون له عواقب وخيمة إن لم تنصف بالتوقف، أدى إلى استجابة قوية من جانب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي لا تستطيع كفالة تعزيز تواجدتها في ذلك الجزء من البلد بسبب ضعف قوات الأمن والدفاع وقدراتها المحدودة.

المدينة، أود أن أشدد على أن الخيار الثاني الذي اقترحه الأمين العام ينبغي تنفيذه على وجه الاستعجال في الأيام القليلة القادمة. وهذا أمر مستعجل لأننا على مشارف ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الموعد النهائي لانتهاء عمليات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في المنطقة الشمالية الشرقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وإذا أقر مبدأ قبول الفقرة ٨٢، ينبغي أن تعقبه آثار مباشرة. ولذلك السبب، تعول الحكومة على حسن نية الدول المشاركة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من أجل تزويدها بالمدرين، والمساعدة المناسبة من حيث الإشراف على قوات الأمن والدفاع لديها وتوفير المعدات الأساسية لها.

لا يمكن تحديد ثمن لإرساء السلام في عملية كهذه، حيث تعرض حياة آلاف الأشخاص للخطر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى على بيانه. وأعطي الكلمة إلى ممثل تشاد.

السيد علامي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود، في المقام الأول، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. أود أيضاً أن أرحب بحضور وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى بيننا، وأن أؤكد من جديد أن بلدي يُشاركه قلقه الحقيقي. إننا نقف إلى جانبه بكل ثبات ونؤيد دعوته طلباً لدعم المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2010/409) الذي عرضه ممثله الخاص السيد محمود، الذي أرحب بحضوره اليوم هنا، أود القول إنه يعكس على نحو دقيق واقع ما يجري في الميدان وشواغل مختلف الأطراف، بما في ذلك شواغلنا نحن شركاءنا في المجال الإنساني. وعليه، فإننا راضون عن نوعية التقرير الرفيعة.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن. وجمهورية أفريقيا الوسطى لا يمكنها أن تفشل، بل إنها لا تريد ذلك، وبالتالي، فإنها تعول على الدعم الثابت للمجلس لمواجهة التحديات المذكورة آنفاً والتحديات الجديدة أيضاً.

إن قراراً حكيماً من المجلس سيذكي في أنفسنا قدراً كبيراً من الارتياح. وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، من جانبها، تنكب فعلاً من خلال المشاورات الثنائية على تفعيل الاتفاقات المتعلقة بالدوريات المشتركة عبر الحدود. وتنوي زيادة قوام القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في الشمال الشرقي إلى أكثر من قوام كتية، وذلك لأننا سنواجه تحديات جسام إذا كنا نريد حماية بيراو والمناطق المحيطة بها، ومراقبة عصابات اللصوص والصيادين غير المرخصين في المنطقة الحدودية، وكفالة الأمن في مخيمات اللاجئين ومراقبة الأشخاص المشردين داخلياً، وعلى نحو خاص، مكافحة الجماعات المتمردة التابعة لجيش الرب للمقاومة التي وصلت فعلاً إلى مشارف منطقة فاكاغا، شمال كوتو العليا.

وفي الأسابيع القادمة، سيجري أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حواراً للنظر في إمكانية الإسهام في توصية الأمين العام الواردة في تقريره. وتأتي هذه التوصية في الوقت المناسب لأنها تندرج تماماً في إطار إصلاح القطاع الأمني الذي واجهت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بعض المصاعب في إطلاقه نتيجة لانعدام الموارد. وتتسم أيضاً بحسن توقيتها من نواح أخرى، بما أن برنامج نزع السلاح والتسريح قد بدأ فعلاً في المنطقة الشمالية الغربية - وهو ما ينبغي أن يتم أيضاً في المنطقة الشرقية، التي من الصعب جداً استتباب الأمن فيها.

وبغية تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء أراضينا لتمكين شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من الاضطلاع بمسؤوليته

المتحدة وتشاد أن تفخرا بها. وإننا نقول دائماً إنها تمثل نوعاً ما وحدة شرطة أهلية يكتسي الدور الذي تضطلع به في الميدان أهمية أساسية. وإن لمن الصواب أن نؤكد من جديد على تقديرنا وامتناننا للمساهمين الأسخياء في الصندوق، وأن ندعو إلى مواصلة هذه الجهود، بتشجيع من مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، لا يمكنني ختم بياني دون إبلاغ المجلس أن الخطة المتعلقة بتولي تشاد شؤون المفزة الأمنية المتكاملة، التي كان مجلس الأمن يرقب تلقيها في ٣١ تموز/يوليه، ستُحال إلى المجلس في أقرب وقت ممكن. إذ أحرنا انتظار بعض المعلومات من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن تولي تشاد شؤون المفزة الأمنية المتكاملة حتى ندرجها في تقريرنا.

وقد أحطنا كذلك علماً على النحو الواجب بالشواغل المعرب عنها والتعليقات التي تم الإدلاء بها من قبل أعضاء مجلس الأمن في شتى السياقات، بما فيها الجلسات غير الرسمية، وسنبذل قصارى جهدنا لمتابعة النظر فيها بناء على ذلك.

وأخيراً، نؤكد من جديد على تعاوننا التام مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق مهمتها النبيلة الرامية إلى إرساء السلام في بلدنا والمنطقة دون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

ونود انتهاز هذه الفرصة للتشديد على أننا لم ندخر جهداً لاحترام تنفيذ خارطة الطريق المحددة في القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠) المتخذ يوم ٢٥ أيار/مايو. ونود، في المقام الأول، أن نؤكد من جديد على التزامنا بحماية المدنيين، وبخاصة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، إلى غاية عودتهم الطوعية إلى مواطنهم الأصلية. هذا سيقضي، من دون أدنى شك، إشراك المفزة الأمنية المتكاملة - ويجدر التذكير بأنها مؤسسة أنشأتها تشاد في الأصل، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتُعزز بعدها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ويتعين مواصلة المحافظة على المفزة الأمنية المتكاملة وتعزيزها فيما يخص إمدادها بالموظفين والموارد، وتقديم الدعم لتحقيق الأمن في تشاد ولقوات الدفاع. يجري تنفيذ هذا الأمر حالياً، وسيواصل ذلك بعد الانسحاب التام لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وبغية تقديم فكرة لمجلس الأمن عن الجهود التي نبذلها لضمان الأمن في الجزء الشرقي من البلاد، أود أن أشدد على أننا نخصص شهرياً ما يقارب ١٢ مليون دولار من مواردنا لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، نأمل أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهوده ليساعد على التخفيف من العبء الذي يُثقل كاهلنا. وهذا سيقضي بالتحديد توفير البنى الأساسية الموعود بها، لتستفيد منها بالطبع المفزة الأمنية المتكاملة ومؤسساتنا القضائية والجنائية. ويجب أن يظل الصندوق الائتماني قائماً بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لتلبية احتياجات المفزة الأمنية المتكاملة، التي تمثل القوة الرائدة الوحيدة التي ينبغي للأمم